

Distr.: Limited
11 July 2018
Arabic
Original: English



دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١٢ (د) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البرنامج
الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

الأرجنتين*، وإسبانيا، وأوروغواي، وبليز*، وجزر البهاما*، وشيلي، وكندا، وهايتي*: مشروع قرار

الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٥٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٤٦/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٠/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ١٣/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ١٠/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٤/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٨/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢١/٢٠١٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ١٥/٢٠١٣ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ٣٧/٢٠١٤ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ١٨/٢٠١٥ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥ و ٢٨/٢٠١٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ و ٢٦/٢٠١٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، وإلى مقرراته ٣٢٢/٢٠٠٤ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٢١١/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ و ٢٦٧/٢٠٠٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٠٧/٢٠١١ المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ و ٢١١/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ٢٦٨/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٠٩/٢٠١٣ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٢٠٧/٢٠١٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ و ٢١٠/٢٠١٤ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ٢٢١/٢٠١٤ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤،

١ - يرحب بتقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي^(١) وبالتوصيات الواردة فيه؛

* وفقا للمادة ٧٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.



- ٢ - **يسلم** بأن الاستقرار السياسي والمؤسسي والاقتصادي الاجتماعي أمرٌ ضروري لتحقيق التنمية الطويلة الأجل في هايتي، ويرحب بما تبذله حكومة هايتي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي من جهود في هذا الصدد؛
- ٣ - **يرحب** بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومة هايتي لتعزيز قدرة جميع أبناء هايتي على الصمود وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشملهم جميعاً؛
- ٤ - **يشجع** السلطات الهايتية وجميع الجهات الفاعلة السياسية وأصحاب المصلحة على انتهاز هذه الفرصة للعمل معاً من أجل الإسهام في عملية التعمير والتنمية في هايتي، وكذلك في بناء السلام وإدامته؛
- ٥ - **يُهيّب** بالجهات المانحة وسائر الشركاء، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مواصلة مشاركتها في دعم التنمية الطويلة الأجل في هايتي، وفقاً للأولويات التي تحددها حكومة هايتي ولخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، ويهيّب بالسلطات الهايتية والشركاء الدوليين الارتقاء بجهود التنسيق استناداً إلى قيادة وطنية متينة واتخاذ خطوات أكثر تنسيقاً وشفافية من أجل تعزيز تنفيذ إطار تنسيق المعونة الخارجية لتنمية هايتي بما يتيح تسخير إمكانياته كاملةً في توفير الدعم الدولي الفعال؛
- ٦ - **يُهيّب** بحكومة هايتي وشركاء التنمية مضاعفة الجهود المبذولة من أجل استخدام الآليات الحالية لأغراض تعقب المساعدة بغية زيادة الشفافية والتنسيق والمواءمة مع الأولويات الإنمائية لهايتي؛
- ٧ - **يرحب** بصوغ إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، ويدعو إلى جملة أمور منها توثيق التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، وإلى التشاور مع حكومة هايتي، ولا سيما في ظل استراتيجية الخروج المقررة للبعثة، من أجل كفالة تنفيذ نهج "توحيد أداء" منظومة الأمم المتحدة في هايتي؛
- ٨ - **يقهر** بالمساهمة الإيجابية لمبادرات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بتنسيق من حكومة هايتي على أساس نهج أفقي تشاركي، من أجل مساعدة البلد على التصدي لتحديات التنمية بطريقة أكثر مرونة وفعالية، مع التركيز بوجه خاص على اتباع نهج متكامل في مجال بناء القدرات، ويشجع جميع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبلدان النامية، على دعم هذه الأساليب؛
- ٩ - **يُهيّب** بحكومة هايتي والشركاء الإنمائيين دعم منظمات المجتمع المدني في هايتي والاستفادة من معارفها المستقاة من الواقع المحلي وتعزيز قدرتها على الانخراط في عملية التنمية ودعمها لكي تصبح عناصر أكثر فعالية في إحداث التغيير اللازم دعماً للأهداف الإنمائية لهايتي؛
- ١٠ - **يدعو** الجهات المانحة إلى كفالة مواءمة جهودها مع الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي (٢٠١٣-٢٠٢٢) ونهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي ومع خطة الصحة الوطنية وسائر الأنشطة الوطنية الهادفة إلى منع انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، وإلى توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذها، ويرحب بالجهود التي تبذلها مبعوثو الأمم المتحدة الخاصة إلى هايتي من أجل تعبئة التمويل الكافي لاستئصال الكوليرا من هايتي؛

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

١١ - **يدعو إلى التعجيل** بتوفير التمويل الكافي للأنشطة الإنسانية بما في ذلك أنشطة التصدي لوباء الكوليرا، على النحو المبين في خطة عام ٢٠١٨ للاستجابة الإنسانية لهايتي، ويشجع الشركاء على الربط بين الأنشطة القصيرة الأجل والتنمية الطويلة الأجل من أجل بناء القدرة على الصمود والحد من تكرار الأزمات؛

١٢ - **يشجع** كافة الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها هيكل بناء السلام، حسب الاقتضاء، على النظر في شتى السبل الممكنة لتنسيق جهودها، بناء على طلب حكومة هايتي، من أجل الارتقاء بإسهامها في تعزيز المؤسسات الوطنية وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى دعم إعادة التعمير والتنمية المستدامة؛

١٣ - **يقرر** تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى حين اختتام أعمال دورة عام ٢٠١٩، لكي يتسنى للفريق الاستشاري أن يتابع الوضع عن كثب ويقدم المشورة بشأن تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل لهايتي، تعزيزاً لانتعاشها وتعميرها واستقرارها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفاءة عنصري الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم إلى هايتي، وفقاً لأولويات التنمية الوطنية في الأجل الطويل، واستناداً إلى الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي، مع التشديد على ضرورة تفادي التداخل والازدواجية مع الآليات القائمة؛

١٤ - **يعرب عن ارتياحه** للدعم الذي يقدمه الأمين العام إلى الفريق الاستشاري، ويطلب إليه أن يواصل تقديم الدعم الملائم لأنشطة الفريق في حدود الموارد المتاحة؛

١٥ - **يطلب** إلى الفريق الاستشاري أن يواصل، في سياق إنجاز ولايته، التعاون مع الأمين العام وممثله الخاص لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وسائر الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة ومنظمات المجتمع المدني، ويرحب في هذا الصدد باستمرار الحوار بين أعضاء الفريق الاستشاري ومنظمة الدول الأمريكية؛

١٦ - **يطلب أيضاً** إلى الفريق الاستشاري أن يقدم تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيه في دورته لعام ٢٠١٩.